

# Egyptian-Turkish relations under President Sisi (2013-2019)

Dr. Amira Ismail Mohammed Al-Obeidi

Lecturer / Center for Regional Studies / Department of Historical and Cultural Studies

University of Mosul

amira.alubidi@yahoo.com

## Abstract

Egyptian-Turkish relations played an important and prominent role. They had a deep and deep relationship rooted in history and geography. The inevitability of geography in the eastern Mediterranean makes the relationship between the two countries an indispensable necessity, but these relations underwent a major transformation. Former President Hosni Mubarak in 2011, Turkey has become one of the largest supporters of Egypt in the region, which strengthened relations between the two countries, especially economic, and when President Mohamed Morsi was removed from office in 2013, Turkey's course away from Egypt, Sisi power outlet J Egypt, Turkey quickly became one of the main opponents of Egypt.

Keyword; Turkey - Egypt - Recep Tayyip Erdogan - Abdel Fattah Sisi - coup).

## العلاقات المصرية- التركية في عهد الرئيس السيسى (2013-2019)

د. اميرة اسماعيل محمد العبيدي

مدرس / مركز الدراسات الإقليمية / قسم الدراسات التاريخية والثقافية

جامعة الموصل

خلاصة البحث:

لعبت العلاقات المصرية – التركية دوراً مهماً وبارزاً، فقد كانت بينهما علاقة قوية وعميقة متصلة الجذور بحكم التاريخ والجغرافيا ، كما أن حتمية الجغرافيا في شرق المتوسط تجعل مسألة العلاقة بين البلدين ضرورة لا يمكن

الاستغناء عنها، لكن هذه العلاقات شهدت تحولاً كبيراً وبعد فترة وجيزة من تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011، أصبحت تركيا واحدة من كبار مؤيدي مصر في المنطقة، ما دعم العلاقات بين البلدين ولاسيما الاقتصادية، وعندما جرى عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه في عام 2013، تحول مسار تركيا بعيداً عن مصر، وتفاقم الوضع مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي عاصفاً بتركيا واحداً من خصوم مصر الرئيسيين.

كلمات الرئيسية: تركيا – مصر – رجب طيب أردوغان – عبد الفتاح السيسي – الانقلاب.

### المقدمة :

العلاقات المصرية – التركية علاقات قوية وبارزة منذ القدم بحكم التاريخ والجغرافيا ، إذ إن حتمية الجغرافيا في شرق المتوسط تجعل مسألة العلاقة بين البلدين ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لكن هذه العلاقات شهدت تحولاً كبيراً وبعد فترة وجيزة من تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011، أصبحت تركيا واحدة من كبار مؤيدي مصر في المنطقة، ما دعم العلاقات بين البلدين ولاسيما العلاقات الاقتصادية التي برزت بشكل ملحوظ بين الطرفين ، وعندما جرى عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه في عام 2013، تحول مسار تركيا بعيداً عن مصر، وتفاقم الوضع مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر، فسر عان ما أصبحت تركيا واحدة من خصوم مصر الرئيسيين.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على أحد أبرز الأحداث على الساحة العربية والدولية على حد سواء، إذ تعد العلاقات المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي (2013 - 2019 ) من المواضيع الحيوية المهمة ، والتي بُرِزَ دورها وتأثيرها على البلدين بشكل خاص وعلى المنطقة ككل بشكل عام.

### الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي (2013 - 2019 ) ، والذي كان له تداعيات عديدة على الجانبيين .

### هيكلية الدراسة:

قسم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور، تناول الأول: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية – التركية حتى 2002، وتطرق الثاني منها: تطور العلاقات المصرية – التركية (2002-2011)، في حين تناول الثالث: تركيا والثورة المصرية (2011-2013)، وتطرق المبحث الرابع: العلاقات بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي (2013-2019)، في حين تناول المبحث الخامس والأخير العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي ، وانتهت الدراسة بخاتمة واستنتاجات لخصت موضوع الدراسة.

### أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية – التركية حتى 2002:

لا يمكن لنا أن نفهم العلاقات المصرية – التركية دون الرجوع إلى الجذور التاريخية لها. إذ كانت العلاقات المصرية – التركية علاقات ذات عمق تاريخي وجغرافي، فمصر تتمتع بمركز استراتيجي خاص في منطقة الشرق الأوسط ، لكونها نقطة الالقاء الرئيسة بين القارتين الأفريقية والآسيوية وسيطرتها على الممر المائي الحيوي لقناة السويس، أما تركيا فهي تقع في قارتين آسيا وأوروبا، وهي مرر استراتيجي للحركة والاتصال، كما أنها تسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل كممرات حيوية ومنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط، فكلاهما يعتبر نفسه القوة الإقليمية الأكبر بحكم تلك العوامل.(حمود ، 2010، ص140).

اذ دخلت مصر تحت إدارة الدولة العثمانية عام 1517، واستمرت كأحد الولايات العثمانية إلى عام 1914، وعلى الرغم من دخولها تحت الحماية البريطانية عام 1883 ، إلا أنها استمرت كولاية عثمانية لغاية الحرب العالمية الأولى . وفي عام 1952 انقلب الضباط الأحرار بقيادة محمد نجيب (1901-1984) ، على النظام الملكي ونحووا بالإطاحة بالملك فؤاد(1952-1953) ، من سدة الحكم ونفوه للخارج ، وفي عام

تم إعلان تأسيس الجمهورية المصرية، وفي عام 1954 نجح جمال عبد الناصر (1945-1970)، بإقناع الرئيس محمد نجيب عن الحكم وتولى مقاليد الحكم ونجح في إجبار بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء معه. (سلمي ، 2019 ،<https://www.turkpress.co> ، 2019).

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (\* ) تدهورت العلاقات العربية – التركية بصورة عامة والعلاقات المصرية – التركية خاصة، ووصلت إلى أدنى مستوياتها<sup>(i)</sup>. (الداووفي ، 1987 ، ص144). وما زاد من توتر الوضع بين البلدين انحياز تركيا المتزايد للجانب الغربي ودخولها حلف بغداد وتولي الدور القيادي في الحلف الذي تأسس عام 1955 بين كل من تركيا والعراق وباكستان وبريطانيا وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. (ميراك وواكيم ، 2014 ، ص102-103).

وهذا مما جعل العرب وخاصة مصر ينظرون لتركيا نظرة المساند للغرب في تقسيم وتقسيم الوحدة العربية، داعمة إسرائيل في المنطقة. وهذا ما جعل مصر تقترب أكثر للاتحاد السوفياتي، وبدوره أصبحت تركيا تنظر لمصر على أنها عميلة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وهذا ما أدى إلى زيادة تدهور العلاقات بين الدولتين". (ناصر ، 2019 ،<https://www.sasapost.com>).

ويعد عقد السبعينات من القرن العشرين الانطلاقة الفعلية لعلاقات جديدة بين تركيا والعرب، وحلت الأزمة القبرصية عام 1964 بدورها الكبير في إعادة تركيا لحساباتها في المنطقة العربية، وشهدت العلاقات تحسناً أكبر في العقود اللاحقة وخاصة من الناحية الاقتصادية. (جلود ، 2008 ، ص 43). ويمكن القول أن قيام الغرب بالابتعاد عن تركيا وعدم وقوفها معها في قضيتها جعلها تشعر بضرورة توسيع علاقاتها السياسية والدبلوماسية وأن تعتمد على السياسة اللينة والمتوترة في علاقتها مع الدول الأخرى وخاصة مصر المنافس الأكبر لها في الشرق الأوسط. (سلمي ، المصدر نفسه). واتخذت مصر مساراً موالياً للولايات المتحدة في عهد الرئيس أنور السادات (1978-1981)، خاصة في سبعينيات القرن العشرين، فأعادت تركيا النظر في تطوير علاقاتها مع مصر بشكل أقوى. وفي الثمانينيات قامت تركيا بدورها بتغيير سياستها نحو الشرق الأوسط في ظل حكم رئيس الوزراء تورغوت أوزال<sup>(ii)</sup>. (وادت تلك السياسة إلى تزايد المنافسة بين البلدين على شرق البحر المتوسط حيث أصبت تركيا بنكسة لعدم دعم مصر لها في قضائها

المتعلقة بقبرص في الوقت نفسه استاءت مصر من علاقة تركيا مع إسرائيل.). (Cagaptay & Sieversm, 2015,p2).

كانت للمتغيرات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة 1991 ، دوراً مهماً في إعادة وبلورة السياسة الخارجية التركية، حيث اعتمدت على أمرتين مهمتين هما : إعادة تعريف الأمن القومي التركي، والتعرّيف بدور تركيا المهم على أنها تشكّل قوة إقليمية ناشطة في المنطقة. (الحمداني ، 2008 ، ص256-257).

وتطورت العلاقات في فترة التسعينات خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان (\*) لمصر عام 1996 ، وهي الزيارة التي سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر أحد أعضائها، وهو ما أسفّر عن تكوين مجموعة الثمانية النامية، وموافقة مصر على الانضمام إلى تلك المجموعة، حيث عقدت أول قمة لمجموعة الدول الثمانية الإسلامية في إسطنبول يونيو / حزيران 1997. (الشرق الأوسط، 2013 ، ص2).

#### ثانياً: تطور العلاقات المصرية – التركية (2002-2011):

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 ، بقيادة رجب طيب أردوغان (\* )، شهدت العلاقات بين الجانبين تطويراً سريعاً ، نتيجة ادراك تركيا للأهمية الاستراتيجية لموقع مصر ودورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. (سعد، 2018 ، ص1).

إذ حرصت تركيا على كسب ثقة مصر وتحسين العلاقات معها أياً كانت الظروف، واقتاعها بـان عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد وخصوصاً الدور المصري في عملية السلام والوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى. (تغيان ، 2011 ، ص215). ولاشك أن سياسة تركيا وموافقها الرسمية من تطورات القضية الفلسطينية وال العلاقات مع كل الفلسطينيين والإسرائيليين قد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في اختبار صعب، خاصة مع تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضته الثانية عام 2000، وقد حاولت حكومة رجب طيب أردوغان مع التعامل مع القضية بحذر شديد، حيث صرّح الرئيس التركي في القاهرة بشأن موقف تركيا من القضية الفلسطينية وصرّح في حزيران / يونيو 2003 بقوله: " إن تركيا لا تقبل العنف والشدة المستخدمة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ونشرع بكل

عميق من وراء هذا العنف، خصوصاً ان استخدام الشدة والعنف تعرقل امكانية التوصل لحل، ونؤمن بضرورة الابتعاد عن هذه الاعمال". (حميد ، 2016، ص87). وتتابع ارد وغان قوله: "بان مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس ونحن لا ننوي ان نقع في الخطأ من خلال الدخول ك وسيط بديل لكن إذا ما طلبت منا مصر أو الجامعة العربية المساعدة فنحن جاهزون لذلك، وان تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة وانما نسعى من أجل المساعدة في حل المشاكل ".(الهامي ،2017، ص34).

كما حرصت تركيا على ان تكون مركزاً إقليمياً مهماً بتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل اضافة إلى الغرب عدداً أكبر من الدول لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيو-politيكية ثقافية وتاريخية، والظهور بصفة المروج للسلام في المناطق المجاورة<sup>(iii)</sup>. (السويداني 2017، ص87-88).

وطرأ تحسناً بالعلاقات بين البلدين، خلال فترات حكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك (1981-2011). (الشرق الأوسط ، المصدر نفسه). حيث قام بزيارة انقرة في اذار / مارس 2007 وقرر بمشاركة القيادة التركية إقامة حوار وشراكة استراتيجية جديدين تركزان على التعاون في مجال الطاقة والامن الإقليمي.(الهامي ، المصدر نفسه). وفي عام 2009، قام مبارك بزيارة تركيا مرتين، وقد رد الرئيس التركي عبد الله غول الزيارة، الا ان الميزان بين التعاون والتنافس كان مشدوداً، فقد عرض مبارك مبادرة اسطول الحرية وغيرها من المبادرات التركية المؤيدة القضية الفلسطينية، والتي لم تؤثر على تفاهمه الضمني مع اسرائيل فحسب ولكنها قالت من أهمية دوره كزعيم للعالم العربي، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فجهود حزب العدالة والتنمية للوساطة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة وبين الفلسطينيين والاسرائيليين لاقت استحساناً في صفوف المعارضة المصرية لكنها ووجهت بنقد رسمي مصري، وكان لمبارك حق في الخشية من هذا التأثير الايجابي للإسلاميين الاتراك، رغم تبنيهم الظاهري للعلمانية، على وضع جماعة الاخوان المسلمين المحظورة.(ميراك وواكيم ،المصدر نفسه). ومع ذلك، يمكن القول بان سياسة ونصريات وموافق أردوغان القوية (مثل: مواجهته مع شيمون بيريز في مؤتمر دافوس وإرسال السفينة ما في مرمرة وإجباره إسرائيل على الاعتذار لمعاملة السفير التركي بانتهاك)، والتي اثمرت تعاطفاً شعرياً عربياً وإسلامياً وهو ما يثمر بتلقائية حرجاً سياسياً للأنظمة العربية، والتي

تتخوف من صعود زعيم في المنطقة يهدد الوضع الذي يبدو أن الجميع قد استكان إليه، ولذلك كانت السياسة المصرية تجاه تركيا تبدو في ظاهرها الامبالاة وباطئها التخوف والتوجس والحذر.(الهامي ، المصدر نفسه ).

### ثالثاً: تركيا والثورة المصرية 2011-2013:

لقد حرصت تركيا في فترة حزب العدالة والتنمية على اجراء عدة تغيرات في سياستها الخارجية والدور الذي تلعبه في السياسة الإقليمية، غير ان هذه السياسة واجهت منذ عام ٢٠١١ عددًا من التحديات التي فرضتها التطورات في الساحة الإقليمية والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون الاول/يناير ٢٠١١ ، فقد مثلت هذه الثورات لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه.(الازمات العربي ، 2016 ، ص7 ).

فمنذ الأيام الأولى للثورة المصرية، اتخذت تركيا مواقف متقدمة وعالية السقف في دعم الحركة الاحتجاجية والمطالب الشعبية، في افتراق واضح عن تركيا الحريصة على علاقات طيبة مع النظم الحاكمة في الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مستعينة بآراء مهندس السياسة التركية احمد داود اوغلو(\*) باستشعار ثم استثمار التطورات الاجتماعية والسياسية التاريخية وعدم الوقوف موقف المترجر، للمشاركة في صنع القرار.(الجاج ، 2016 ، ص11)

وكان ترافق وكانت تركيا ترافق الوضع عن كثب وجاء موقفها الرسمي على ثلاث مراحل:

**الاولى: سياسة الترقب والصمت:** فعند بداية اندلاع الاحداث لزمت تركيا الصمت وانتهت سياسة التراث والتربى، وكانت تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ووزير الخارجية احمد داود اوغلو في الايام الاولى تؤكد على ضرورة تطور الديمقراطية في المنطقة.

**الثانية: الدعوة للاستجابة لمطالب الشعب، وهو موقف واضح للحكومة التركية في دعوة النظام المصري إلى الاستجابة لمطالب الشعب.**

**المرحلة الثالثة: المطالبة بالتغيير،** في هذه المرحلة اتضحت الموقف التركي بتحقيق التغيير الذي يطالب به الشعب في اتجاه مستقرة.(الطائي 2012، ص162).

كما دعا ارد وغان في خطاب القائمه في 2 شباط / فبراير 2011 إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب حيث قال: "سيد حسني مبارك... اريد ان اقدم توصية خالصة للغاية.. تحذيرا صريحا للغاية.. كلنا سنبث وسننسال عما تركناه وراءنا". (السرجاني ، 2011 ، ص154).

ولعبت تركيا دوراً مهماً وبارزاً ابان الثورة المصرية، الذي يمكن تلخيصه بأنه من بعد مرحلة من التطور التي تتعدد بين التباعد والتقارب، ومنذ عام 2011 وبداية ما يسمى بثورات الربيع العربي أعلنت تركيا صراحة عن موقفها الداعم للحركة العربية. حيث فرضت احداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول الربيع العربي. (السويدانى ، المصدر نفسه). اذ حرص الرئيس التركي ارد وغان على العمل من اجل توطيد علاقته بمصر خلال تلك المرحلة، حيث قام بزيارتین رسميتین إلى مصر عام 2011 بعد نجاح الثورة فيها، بوصفه اول رئيس يزورها بعد سقوط نظام حسني مبارك. (مجيد ، 2013 ، ص2). ومع وصول الرئيس المصري المعزول محمد مرسي (\*) إلى سدة الحكم في مصر في 30 حزيران / يونيو 2012، سعت تركيا لتوطيد وترسيخ العلاقات المتباينة مع نظام حكمه، حيث قدمت تركيا له كافة أشكال المساندة والدعم المالي والسياسي والاقتصادي، بل و مثلت السندي الرئيسي له على المستوى الإقليمي، وذلك إلى جوار السندي الأمريكي له على المستوى الدولي. (ابراهيم، 2015 ، ص19).

كما وصل التعاون بين البلدين ، ذروته خاصة بعد زيارة الرئيس محمد مرسي إلى تركيا، حيث دعاه حزب العدالة والتنمية الحاكم كضيف شرف في مؤتمر الرابع في 31أيلول / سبتمبر 2012 والذي ألقى خلال الكلمة في الحضور. وتم التنسيق الواضح بينهما خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012 والذي بُرِزَ في زيارة رئيس وزراء البلدين هشام قنديل وأحمد داؤد أوغلو للقطاع وهو تحت القصف. وجرى كذلك التنسيق السياسي بينهما لتحقيق الهدنة. كما عبر أردوغان عن رغبته بزيارة قطاع غزة عبر مصر وهي الزيارة التي تأجلت أكثر من مرة، ثم الغيت بعد الانقلاب في مصر مع تراجع العلاقات بين البلدين. (ÖZKAN,2014,p18).

لكن هذه العلاقات تأزمت بين الجانبين ، عندما تمت الإطاحة بالرئيس الجديد محمد مرسي في عام 2013، حيث غيرت تركيا من مسارها.

واعتبرت أن ما جرى ما هو الا انقلاب عسكري بتمويل الرئيس عبد الفتاح السيسى السلطة في مصر. (الزيق ، 2016 ، ص162).

**رابعاً: العلاقات المصرية – التركية بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس محمد مرسي:**

مررت هذه الفترة بمرحلة مميزة في مصر :

#### 1- المرحلة الانتقالية :

ظهرت ما بعد الإطاحة بنظام الرئيس مرسي فترتان: الأولى فترة الحكومة الانتقالية التي حكم فيها عدلي منصور منذ 3 تموز / يوليو 2013، ثم فترة حكم عبد الفتاح السيسى ، وكان موقف تركيا مصادراً للإطاحة بالرئيس مرسي. (ابو نجل ، 2015،ص115).

ففقد شهدت العلاقات المصرية - التركية تحولاً كبيراً، بعد الإطاحة بنظام جماعة الاخوان بمصر في 3 تموز / يوليو 2013، ولجهود عدد من قياداتها إلى تركيا. وتد الجماعة حلها قوبا للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. حيث تم الإطاحة بنظام الاخوان في أعقاب تظاهرات شعبية حاشدةساندها الجيش، الذي كان يقوده في حينه، الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسى، قبل أن يتم انتخابه رئيساً للجمهورية في العام 2014. (خليل ، 2018 ،

<https://www.annahar.com/article>).  
وخلال الفترة الانتقالية لم تكن الأمور تسير بالشكل المرام، حيث بدا من الصعب عودة الاخوان إلى الحكم وخاصة بعد الانتخابات التي عقدت والتي فاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسى والذي مع وصوله إلى الحكم في مصر زادت الامور تعقيداً.

#### فترة حكم عبد الفتاح السيسى :

وهي الفترة التي حكم فيها الرئيس عبد الفتاح السيسى منذ 30 حزيران / يونيو 2014 ، حيث عارضت تركيا عزل مرسي والإطاحة بنظام الإخوان الذي نفذه الجيش بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسى، حيث انقاد أردوغان الذي تعود جذوره إلى نفس المدرسة الفكرية والإيديولوجية للإخوان المسلمين قيادة الجيش متهمًا إياها بسرقة الثورة الحقيقة للشعب المصري ومتهمًا السيسى بالتورط في مجازر ميدان رابعة العدوية والنهضة، والوقوف ضد إرادة الشعب الحرة وضد الإرادة الديمقراطية، إضافة إلى اتهامه لرئيس الأزهر بالتفاق ومساندة النظام الجديد. (ابو نجل ، المصدر نفسه ).

وفي السياق نفسه، شهدت تركيا بعض التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المتفرقة التي نظمتها بعض الجمعيات والمؤسسات الوقفية والإغاثية التركية، وذلك للإعلان عن رفض اطاحة الرئيس مرسي من خلال انقلاب عسكري<sup>(iv)</sup>. وصرح أردوغان بأنه لم يعترف ببرئيس غير منتخب واعتبر الحدث انقلاباً على الشرعية فكان رد الفعل المصري حاداً تجاه تركيا وتدخلها بشؤون مصر الداخلية منددة بان مستقبل مصر يقرره الشعب المصري وحده. (نور الدين، 2015، ص149).

وتصاعدت حدة الخلاف بين البلدين، خاصة بعد القرار المصري بطرد السفير التركي واعتباره شخصا غير مرغوب به في البلاد، كما تم تخفيض مستوى العلاقات بين الطرفين إلى مستوى القائمين بالأعمال، وردت تركيا على ذلك باستدعاء القائم بالأعمال المصري وابلاغه بطرد السفير المصري من تركيا، المتواجد منذ 15 اب / اغسطس من نفس العام، كما صرح الرئيس التركي عبد الله غول بالتعليق على الخطوة المصرية بقوله " كنت اتمنى ان تعود علاقتنا مرة اخرى إلى مسارها " وبررت الحكومة المصرية قرارها بانها ردا على التدخلات التركية في شؤونها الداخلية .(الوزان ، 2019 ،

واستغل الرئيس التركي أردوغان كل الظروف والفرص للتنديد بالرئيس المصري معتبراً إياه بانه طاغية ومتسلط غير شرعى، وحدث هذا في الأمم المتحدة حيث طالبت تركيا مجلس الأمن بفرض اقصى العقوبات على السيسي. (العربي الجديد، 2014 ،  
<https://www.alaraby.co.uk/politics>

وفي السياق نفسه، وجهت الخارجية المصرية اتهاماً للرئيس التركي على إثارة الفوضى، في منطقة الشرق الأوسط، من خلال دعمه لجماعات وتنظيمات إرهابية، سواء بالتأييد السياسي أو التمويل أو الإيواء، بهدف الإضرار بمصالح شعوب المنطقة، تحقيقاً لمصالحة الشخصية، كما أعلن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، عن إلغاء اجتماع كان مقرراً مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، احتجاجاً على التصريحات التركية، ونفي الأخير وجود طلب بعقد هذا الاجتماع من الأساس. وأكد السيسى في لقائه مع الإعلاميين المصريين المرافقين لرحلته إلى نيويورك، على أنه برفض الرد على أي إساءة في حقه، قائلاً: "في صغرى كان هناك أشخاص أكبر يضر بيوني، وكنت

أقول لهم غداً سوف أكبر وأضرركم".(مصطفى ، 2013 ،  
<https://www.skynewsarabia.com>

وتفاقمت الازمة بين الطرفين إلى حد التصريحات الرئاسية التي ترعب عن الاستياء المصري مما اعتبرته "تدخل تركيا في الشؤون المصرية"، وكذلك منع وكالة الأناضول التركية من تنطعية فعاليات القصر الرئاسي المصري. (سلمان، 2018 ،ص 3). وظهر التنافس بين الطرفين ايضا على الدور الاقليمي في المنطقة ببرزت تركيا خلالها على الظهور كحليف سني قوى لدول مجلس التعاون الخليجي بدلاً عن القاهرة في ظل استمرار الفتور في العلاقات المصرية - السعودية، بينما برزت القاهرة كبديل متوقع لتركيا في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لاسيما في حل ملفات (المigration غير الشرعية والملف الليبي والإرهاب) وقد برز ذلك جلباً ايضا خلال زيارة المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" للقاهرة مؤخراً، خاصة في ظل استمرار التوتر في العلاقات التركية الأوروبية. وبرز التنافس ايضا في القارة السمراء لتنكتب هي نفوذاً جديداً لاسيما في القرن الافريقي، وهو ما تسعى القاهرة لتداركه الان فالمتابع للتحركات المصرية الأخيرة بأفريقيا يجد أنها مكثفة ومنها الدعم السياسي والاقتصادي للصومال وبوروندي وزيارة "السيسي" الأخيرة لعنيينا. وكذلك التحركات التركية التي أعلنت عن إفتتاح أول قاعدة عسكرية لها في الصومال. كما برز التنافس بين البلدين ايضا، في المجالات الاقتصادية كالسياحة وجذب الاستثمارات الخارجية، فالدولتين يمتلكان نفس المقومات السياحية والاقتصادية إلى حد ما. (الهامي ، المصدر نفسه). وسعت مصر من خلال حملاتها السياسية والاعلامية والدبلوماسية لتشويه السياسة التركية، كما وقفت مع اسرائيل والامارات في تحطيم النفوذ التركي وإثارة المشكلات، كما عقدت اتفاقيات مع فرنس واليونان لترسيم الحدود البحرية، وتواصلت مصر مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا ضد تركيا، وكان سلوك الإعلام والسياسة المصرية عشيّة محاولة الانقلاب العسكري في تموز / يوليو 2017 في تركيا، كما تم رصد وجود فتح الله كولن في القاهرة ولذى تتهمه تركيا بقيادة محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، وأعلنت الصحف المصرية أن القاهرة تفكّر في توفير اللجوء السياسي له، مما زاد حدة تفاقم الاوضاع بين البلدين.( وهبان ، 2013 ،ص 35 ) وفي السياق نفسه، تحفظ النظام المصري على قرار التعاون الاسلامي باعتبار جماعة فتح الله كولن ارهابية وعرقل مندوب الرئيس المصري مشروع بيان في مجلس الامن يدعوه إلى دعم الحكومة

التركية المنتخبة ديمقراطياً ويتخذ موقفاً ضد محاولة الانقلاب الفاشلة واعتراض المندوب المصري على عبارة "التي وصلت إلى عبر انتخابات ديمقراطية"، لوصف الحكومة التركية في نص البيان وان المجلس ليس من حقه وصف اي حكومة بانها منتخبة ديمقراطياً وهو ما اعتراض عليه المندوب التركي بأنه ذلك الاعتراض طبيعى من نظام وصل للحكم بانقلاب عسكري.(الرشيدى ، 2019 ،

(<https://www.alaraby.co.uk/>)

كما أكدت تركيا على ضرورة الاستجابة لشروطها فيما يخص اطلاق سراح محمد مرسي والمسجونين، لتطبيع العلاقات بين البلدين، كما استبعدت تركيا امر تصور قيام وزير الدفاع في بلد (مشيرة إلى السيسي في عهد مرسي ) يأتي وينقلب على رئيس الدولة وهو الامر الذي لا يمكن تصوره والرضوخ له.(تركيا الان ، 2019 ،

(<https://www.turk-now.com>)

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين البلدين لابد من القول ان مستقبل العلاقات لا يمكن استشرافه بمعزل عن بعض المتغيرات الدولية في تداخلها مع النظم القضائية الإقليمية، وهنا يبرز الدور الإقليمي في الشرق الأوسط كمتغير رئيسي للتأثير على مستقبل العلاقات بين الطرفين، فالولايات المتحدة يمكن ان ترحب بتدعم العلاقات ولكن بما ينقطع مع مصالحها. كما لابد من التذكرة، انه في السياسة الدولية والعلاقات الدبلوماسية لا يوجد قطع تام للعلاقات وخاصة بين الدول التي بينهما علاقات تاريخية واقتصادية وهذا في حال مصر وتركيا فكلاهما له مصالح سواء اقتصادية او غيرها.

#### خامساً: العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية في عهد السيسي:

ان التعاون الاقتصادي كان المحور الرئيسي للعلاقات بين الدولتين إذ تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين وتم تفعيلها في اذار / مارس 2007، وكان لهذه الاتفاقية أثر كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث تضاعف إجمالي التبادل التجاري بين البلدين في خلال عامين من تطبيق الاتفاقية، كما فتحت هذه الاتفاقية الباب أمام الاستثمارات التركية لدخول السوق المصرية، وتطورت العلاقات الاقتصادية تطوراً سريعاً سعت تركيا للاستثمار وتنفيذ المشاريع.(طوالبيه، 2016 ، ص90).

وفي السياق نفسه صرّح رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك المصريين أتيلاء أتاسييفين: "إن العلاقات التجارية بين البلدين لم تقطع في الأصل وإن أسبابها فتور وتباطؤ بعد أحداث الثالث من يوليو 2013، وإن العديد من الشركات التركية استمر نشاطها في مصر". كما ذكر لشبكة "الجزيرة" أن "الخلاف السياسي قد يؤثر على العلاقات الاقتصادية، لكن زيادة النشاط الاقتصادي والتجارة المتبادلة تمثلان كذلك وسيلة فعالة للتقارب المسافات وتشكيل ضغط على رجال الدولة لتجاوز خلافاتهم السياسية". وتابع قوله: "نحن أذكي من أن نختلف، وأن يستمر الخلاف بما لا يخدم مصالح البلدين"، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتراوح بين 4-5 مليار دولار في العام نفسه، ومن الممكن مضاعفته بتوacial الجهد بين الطرفين.(ترك برس ، 2019 ،

(<https://www.turkpress.co>)

لكن مع تفاقم الاوضاع واندلاع ازمة بين الطرفين فيما يخص التقبّب عن الغاز، حيث صرّح وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو ان بلاده تبني وتخطط للتقبّب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط في عام 2013، مبرراً بان ذلك الاجراء حقاً شرعاً لتركيا.(عربي ، 2019 ،

(<https://arabic.sputniknews.com>)

وعارضت تركيا الاتفاق المبرم بين مصر وقبرص عام 2013 والذي ينص بترسيم الحدود بين البلدين لغرض الاستفادة من الموارد الطبيعية في البحر المتوسط، واكّدت مصر على شرعية الاتفاقية ولا يمكن لأي طرف والمقصود به انقرة ان تعارض في قانونيتها حيث انها رسمت وفق قواعد القانون الدولي وتم ايداعها كاتفاقية دولية في الامم المتحدة، ونبهت مصر من اية محاولة للمساس او الانتهاص من حقوق مصر السيادية في تلك المنطقة وستتصدى لها. (سمير، 2019 ،

(<https://www.annahar.com>)

وتشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1,5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال الأعوام المقبلة وان تزيد المبادرات التجارية من 3,5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار مع بداية عام 2013 إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، وهو امر من شأن تحققه ان يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يحقق نبوءة رئيس الوزراء أردوغان بان تكون انقرة مفتاح القاهرة لاوربا، وان تكون القاهرة مفتاح انقرة لا فريقيا. (محيدي ، المصدر نفسه). إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت نمواً متزايداً منذ عام

2013، رغم التوتر السياسي بينهما حيث امتنع الجانبان عن الإدلاء ببيانات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التوتر، خاصة بعد تصاعد التوتر بين البلدين خلال العامين (2015-2016)، كما أكد مصدر دبلوماسي مصرى في وزارة الخارجية بوجود رغبة مصرية في "تحبيب ملف التعاون الاقتصادي والاستثماري وحمايته من أي تأثيرات محتملة، عن المواقف السياسية المتواترة بين البلدين"، موضحاً عن "وجود مفاوضات بين شركات مصرية حكومية ومستثمرين أتراك للمشاركة في بعض المشاريع الضخمة".(الجزيرة مباشر ، 2019 ، <http://mubasher.aljazeera.net>

ويمكن القول بأن تركيا على الرغم من خلافها الحاد مع النظام المصري فلا يمكن بأي حال، تصنيفها دولة معادية لمصر، كما أن أي وجود عسكري تركي "مفترض" في السودان، لا يمكن اعتباره خصماً من رصيد الأمن القومي المصري ولا تهديداً له، حيث أعلنت مصر، ارتفاع صادراتها للسوق التركي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016، بنسبة 52%， لتصل إلى 837 مليونا و200 ألف دولار مقارنة بـ 549 مليونا و400 ألف خلال نفس الفترة من 2016 وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 4 مليارات و176 مليون دولار خلال 2016، مقابل 4 مليارات و341 مليون دولار خلال 2015، وفقاً لبيانات التجارة والصناعة المصري. (العربي ، 2019 ، <http://mubasher.aljazeera.net>

وعلى الرغم من كل الإجراءات الامنية المشددة التي فرضت على المواطنين المصريين المسافرين إلى تركيا وتتبعهم أمانيا بحجة تورطهم في الاعمال الارهابية أو الانتماء لجماعة الاخوان منذ عام 2013 ولحد الان، فقد بقيت المناطق الحرة الصناعية المصرية جاذبة للمستثمرين الآتراك، والتي لاقت ترحيباً من الحكومة المصرية التي يعاني اقتصادها ازمة بانسحاب الاستثمارات الأجنبية وضعف العملة المحلية. (العربي الجديد ، 2017 ، <https://www.alaraby.co.uk/politics>،).

واستناداً إلى ما ذكر، يمكن القول بأن من الاهداف الاساسية التركية هي الحفاظ على استمرار العلاقات الاقتصادية مع مصر حيث لعب الاقتصاد دوراً مهماً في فترة تولي أردوغان وانجازاته الفذة الاقتصادية التي برز من خلالها وحافظت على وجوده، كما ان مصر كان هدفها ايضاً الحفاظ على المصالح الاقتصادية القائمة وهو الهدف الاول للرئيس السيسى في الحفاظ ظاهرة انسحاب رؤوس المال، والتي

ضررت بقوة بعض الأنشطة الاستثمارية والصناعية، خصوصاً لرجال الأعمال الألمان والهولنديين في الفترة الأخيرة، نتيجة انهيار سعر الجنيه المصري، وزيادة الجمارك وبطء الحكومة في حل مشاكل المستثمرين.". .

#### الخاتمة:

شهدت العلاقات المصرية – التركية توتراً متصاعداً في عهد الرئيس السيسى، حيث ابتدت تركيا رفضها لنظام الجديد واصفة ماحدث بأنه انقلاباً عسكرياً على سلطة منتخبة، وفتحت تركيا أبوابها لرموز المعارضة لنظام السيسى الجديد مع توافق العمل السياسي والاعلامي المناهض له، كما ان التوترات السياسية لن تؤثر على الاوضاع الاقتصادية بين البلدين.

ويمكن تلخيص أهم ماتم التوصل إليه من خلال الاستنتاجات التالية :

1- هناك قناعة مشتركة بأن الخلاف السياسي بينهما يجب أن يتعد عن ملفات الاقتصاد، على اعتبار أنها تساعد الشعبين في تحسين أوضاعهما المعيشية والاقتصادية. ولعب الرئيس التركي أردوغان دوراً محورياً فيما وصلت إليه العلاقات بين الطرفين، في حين كان الساسة الاتراك من حوله يحاولون تلطيف حدة التصريحات المسيئة للنظام المصري والاكتفاء بالانتقادات ذات الطابع الدبلوماسي.

2- بالرغم من موقف أردوغان وبناته في الوقت الحالي إلا أنه سيتغير بعد تحقيق إنجاز نسبي، وسيستعيد علاقاته الطبيعية بمصر حتى لا يخسر أكثر، حيث تکبد خسارة في ليبيا تقدر بـ 5 مليارات الدولارات، وتكرر نفس السيناريو معه في سوريا. عامل آخر مهم في عملية استعادة العلاقات وهو ضغط رجال الأعمال في كلا البلدين على ضرورة استعادة العلاقات الطبيعية.

3- ستهمنا عودة العلاقات المصرية. التركية في تقديم موقف قطاع غزة برأوية تركية من جديد، وخاصة أن غزة تظل أهميتها أنها تقع ضمن خطوط الأمان القومي المصري التقليدية، وبواحة للاعب دور إقليمي من خلال المصالحة بين (فتح وحماس).

4- وعلى الرغم من التوترات السياسية بين الطرفين إلا ان العلاقات الاقتصادية استمرت بينهما ولم تتأثر نظراً للمصالح المتبادلة فيما يخص المواقف من الامتيازات الاقتصادية والرغبة بتحقيق التقدم الاقتصادي لكلا بلديهما. كما نظر الاقتصاديون إلى امكانية تحسين

العلاقات بين الطرفين في المستقبل من خلال ابراز الدور الاقتصادي وحاجة كل منها إلى الآخر في المنطقة بحكم الموقع. 5- كما لعبت المتغيرات الدولية دوراً مهماً في التأثير على العلاقات بين البلدين، كما أن محاولة استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين لا زالت تتفاعل تفاصيله مخاطرة حقيقة.

قائمة المصادر :

[1] ايمن عبد الله حمود، العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 إلى عام 1960، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، العدد (102)، (جامعة بغداد، 2010)، ص 140.

[2] جلال سليمي، دراسة: العلاقات التركية المصرية زمن جمال عبد الناصر، تم الوصول إلى الرابط في 2019/1/3: <https://www.turkpress.co/node/10709>

[\*] تعرف بالفرنسية اختصاراً الثاني، وهي منظمة تأسست عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في عام 1949، ويشكل الناتو نظاماً للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف للمزيد من التفاصيل ، انظر : إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا دراسات وبحث ، سلسلة شؤون إقليمية رقم (18) ، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2008) ، ص 176.

[3] ابراهيم الداقوقى، فلسطين والصهيونية فى وسائل الاعلام التركية، جامعة بغداد، ١٩٨٧)، ص ٤٤ .

[4] موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، (بيروت، 2014) ، ص 102- 103.

[5] عبد الرحمن ناصر، محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة، تم الوصول إلى الرابط في 2019/1/6: <https://www.sasapost.com/why-turkey-supports-brotherhood>

[6] ميثاق خير الله جلو، العلاقات الخليجية – التركية 1973- 1990، سلسلة شؤون إقليمية رقم (15) ، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2008) ، ص 43.

[7] سلمي،المصدر السابق.

[8] ولد عام 1927 في جنوب شرق تركيا ، أكمل دراسته في قسم الكهرباء في جامعة إسطنبول عام 1950 ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة عام 1952 ، عمل مستشار اقتصادي لحكومة سليمان ديميرئيل عام 1966 ثم انخرط في الحياة السياسية في السبعينيات حيث انتمى لحزب العدالة وكان مستشاراً لرئيسه ديميرئيل ، ثم بعد فترة وجيزة انسحب من الحزب ، وبعد الانقلاب 1971 عمل في البنك الدولي في واشنطن حتى عام 1973 ، ثم عاد 1979 وأصبح مستشاراً لرئيسة حكومة ديميرئيل عام 1983 وأصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه الوطن في انتخابات ... للمزيد من التفاصيل ، انظر : فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003) ص ص 429-430؛

سونر جاغايتاي ومارك سيفرز ، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط ، معهد واشنطن، تم الوصول إلى الرابط في 2019/1/11

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east>

[9] Soner Cagaptay and Marc J. Sieversm, Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East, Foreign Affairs, March 8(Washington, 2015), P2.

[10] نهرین جواد شرقى، مركبات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (54) ، (جامعة بغداد، 2018) ، ص 419.

[\*] ولد عام 1926، درس الهندسة الكيميائية في إسطنبول عام 1948م، وحصل على شهادة الدكتوراه في المانيا الغربية، حصل على العديد من المناصب وفاز في انتخابات عام 1969م بشكل مستقل، واصبح نائب لرئيس الوزراء في الحكومات الائتلافية التي أشتراك فيها حزبه للأعوام (1974، 1975، 1977، 1977) وبعد انقلاب عام 1980 اعتقل لكنه تم الإفراج عنه وعاد الى العمل السياسي. للمزيد من التفاصيل، انظر: منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969- 1997، رسالة

ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية ، (جامعة الموصل، 2008)، ص ص 256-257.

[16] حامد السويداني، تركيا وعلاقتها الإقليمية، ط1، مطبعة المصمم التقني للطباعة والنشر، (الموصل، 2017 ) ،ص ص 87-88.

[11] جريدة الشرق الاوسط، محطات في تاريخ العلاقات المصرية - التركية، العد 12780، (القاهرة، 2013) ،تم الوصول الى الرابط في 2019/12/ .

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=e=751388&issueno=12780#.XBu4ItIzZdg>

[\*] ولد رجب طيب أردوغان في 26 شباط / فبراير 1954 بمدينة إسطنبول ، وتحدر اصوله من مدينة ريزا الواقعة شمال شرق تركيا على البحر الأسود، درس أردوغان الابتدائية في مدرسة قاسم باشا وتخرج فيها عام 1965، ثم درس في ثانوية إسطنبول للأئمة والخطباء وتخرج فيها عام 1973، وحصل كذلك على شهادة ثانوية أبوب بعد اجتياز امتحانات المواد الإضافية. ثم التحق أردوغان بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة، وتخرج فيها عام 1981. للمزيد من التفاصيل ، انظر : رئاسة الجمهورية التركية ، السيرة الذاتية ، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/15 .

<https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/>

[12] عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية – التركية من الثورة إلى الانقلاب، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، (مصر، 2018) ، ص.1

[13] شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، ط1، دار الكتاب العربي، (دمشق، 2011) ، ص 215.

[14] محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن القومي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2016) ، ص 87.

[15] محمد الهامي، العلاقات المصرية – التركية: الجذور والثمار، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ( مصر، 2017 ) ، ص.34.

[17] جريدة الشرق الاوسط، المصدر السابق.

[18] الهامي، المصدر السابق، ص 1.

[19] ميراك وواكيم، المصدر السابق، ص 112.

[20] الهامي، المصدر السابق، ص 35.

[21] فريق الازمات العربي، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، (العدد الثاني عشر / تشرين الثاني / نوفمبر) ، (الأردن، 2016 ) ، ص 7.

[\*] سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية وسفير ورئيس وزراء تركيا والرئيس الثاني لحزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين 2014- 2016 خلفاً لأردوغان سابقاً، وقد خلفه بن علي يلدريم في رئاسة الحزب ورئيسة الحكومة . للمزيد من التفاصيل ، انظر : ويكيبيديا ، احمد داود اوغلو ، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/20 .

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

[22] سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، (نيسان، 2016) ،ص 11.

[23] سناء عبدالله عزيز الطائي، حركات التغيير العربية الريادة والمسار، وقائع الندوة العلمية (24) التي نظمها مركز الدراسات الاقليمية بعنوان: " حركات التغيير العربية.. الريادة والمسار " يوم 15 شباط 2012، سلسة شؤون اقليمية العدد (43) ، (جامعة الموصل، 2012 ) ، ص 162.

[24] راغب السرجاني، قصة اردوغان، ط1، اعلام للنشر والتوزيع والترجمة، (مصر، 2011) ، ص 154.

[25] السويداني، المصدر السابق، ص 136.

[\*] ولد في قرية العدوة في 20 اغسطس /يوليو 1951 ، وهو سياسي مصرى خامس رؤساء مصر 2012 ، اختار التوجه الاسلامي وانتوى الى جماعة الاخوان 1977 . للمزيد من التفاصيل ، انظر : المعرفة ، محمد مرسي ، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/17 .

<https://www.marefa.org>

- [26] ايد عبد الكرييم مجيد، الموقف الاقليمي من التغير في المنطقة العربية (تركيا ) ، مجلة العلوم السياسية، العدد (46) ، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، 2013 ) ، ص.2.
- [27] محمود زكرياء محمود ابراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية – التركية: المحددات القضائية، بحث مقدم إلى معهد البحث والدراسات الأفريقية، (جامعة القاهرة، 2015) ، ص.19.
- [28] MEHMET ÖZKAN,MISRDISPOLiTikAS DÜNÜ, BUGÜNÜ, SORUNLARI, ANALIZ, MART2014SAYI88,P18; سلمي،المصدر السابق.
- [29] علي الزيق، التغيرات السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002- 2016 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر، (بسكرة، 2016) ، ص.162.
- [30] هديل محمود ابونحل، تطور العلاقات التركية – المصرية في ضوء المتغيرات المصرية (2011-2015) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة الازهر، (غزة، 2015) ، ص.115
- [31] ياسر خليل، توترات بشرق الاوسط..العلاقات المصرية التركية في مهب ازمة جديدة،النهار في 7 شباط 2018، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/19: <https://www.annahar.com/article/750711>
- [32] ابونحل، المصدر السابق، ص.142.
- [33] فهمي شراب، العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشان الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،تم الوصول الى الرابط في 2019/1/21 : <https://www.alzaytouna.net/2013/09/15/null-9>
- [34] محمد نور الدين، تركيا واربيع العربي – صمود العثمانية الجديدة ، سقوطها، ط1،رياض الرئيس للكتب والنشر، (بيروت، 2015) ، ص.149.
- [35] عبد الله الوزان، تدهور العلاقات المصرية التركية بسبب وصف أردوغان ما حدث بمصر بالإنقلاب، بوابة افريقيا الاخبارية، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/23 . <https://www.afrigatenews.net/article>
- [36] العربي الجديد، العلاقات المصرية التركية: صراع المواقف والنفوذ، القاهرة، 29 سبتمبر 2014، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/25 . <https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/9/29>
- [37] احمد مصطفى، تركيا ومصر.. بعد تغيير "30 يونيو" ، 18 يوليو 2013، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/25 . <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/344992>
- [38] منى سلمان، تطبيع العلاقات المصرية التركية.. بين التعاون الاقتصادي والجفاء السياسي، جريدة الزمان التركية، 20 ديسمبر 2018 ، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/26 . <https://www.zamanarabic.com/2017/03/27>
- [39] الهامي، المصدر السابق، ص.40.
- [40] احمد محمد وهان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط – صراع الهوية والبرمجانية والمبادئ الكمالية، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (11) ، (جامعة الاسكندرية، 2013) ، ص.35.
- [41] اسامه الرشيدى، انقلاب تركيا ونموذج المصري، العربي الجديد،تم الوصول الى الرابط في 2019/1/26 . <https://www.alaraby.co.uk/opinion>
- [42] تركي الان، ماهي الشروط التي وضعتها تركيا لاعادة تطبيع العلاقات مع مصر، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/1 . <https://www.turk-now.com>
- [43] صوفيا بو علي ووفاء طوالبيه، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، رسالة ماجستير مقدمة للعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، (تبسة، 2016) ، ص.90.
- [44] ترك برس، العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر وتأثيرها على الخلافات السياسية (خبراء) ،تم الوصول الى الرابط في 2019/2/7 . <https://www.turkpress.co/node/32181>
- [45] عربي، مصر توضح رسمياً حقيقة التهديد بالقوة العسكرية ضد تركيا، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/18 . <https://arabic.sputniknews.com/news/20180731103424> .891

[46] مجدي سمير، توترات بشرق المتوسط... العلاقات المصرية

التركية في مهب أزمة جديدة، العالم العربي، تم الوصول الى

الرابط في 20/2/2019.

<https://www.annahar.com/article/75071>

[47] مجید، المصدر السابق، ص 11.

[48] الجزيرة مباشر، نمو العلاقات الاقتصادية التركية المصرية رغم

الخلافات السياسية، تم الوصول الى الرابط في 22/2/2019.

.<http://mubasher.aljazeera.net/news>

[49] سمير العركي، العلاقات المصرية التركية افاق مسدودة وتطبيع

مؤجل، الجزيرة مباشر، تم الوصول الى الرابط في 24/2/2019.

. <http://mubasher.aljazeera.net/opinion>

[50] العربي الجديد، ثلاثة ملفات خلف هدوء العلاقات المصرية

التركية، تم الوصول الى الرابط في 26/2/2019.

.<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/1>